سورية: تأهيل المعارضة قبل قمة أوباما مع زعماء الخليج

■ حميدي العبدالله

الهجوم الذي شنّته الجماعات المسلحة بدعم تركي مكشوف على جبهة محافظة إدلب، وسيطرتها على مدينتي إدلب وجسر الشغور، والذي بدأ قبل خمسة أسابيع من الآن، لم يكن توقيته بمحض الصدفة. فمن المعروف أنه في كلّ مرة يجري بحث ملف الأزمة في سورية في محافل دولية أو لقاءات مع الإدارة الأميركية من قبل قادة دول في المنطقة منخرطة في الحرب على سورية، تصدر التوجيهات للجماعات المسلحة، ويقدّم لها الدعم، ويرفع الحظر عن دعم التنظيمات المصنّفة إرهابية من قبل مجلس الأمن بهدف تحقيق مكاسب على الأرض على حساب الدولة السورية، في محاولة لإقناع من يشارك في القرارات الدولية، أو قرارات دولة مثل الولايات المتحدة تزعّمت قيادة الحرب على سورية، بأنّ الجماعات المسلحة قادرة على المضيّ في معركة الاستنزاف وصولاً إلى إسقاط الدولة السورية، أو تقسيم سورية، أو أقله خلق توازن قوى ميداني يفرض على الدولة السورية وحلفائها تقديم تنازلات في حال تمّ الجلوس إلى طاولة حوار يبحث في كيفية حلّ الأزمة في سورية.

من المعروف أنه قبل دخول المسلحين إلى مدينتي إدلب وجسر الشغور باتت الحكومات الغربية ولا سيما الإدارة الأميركية أقرب إلى الاقتناع بأنّ الحرب على سورية فشلت فشلاً نهائياً، ولن يتحقق أيّ هدف من الأهداف المعلنة، بما في ذلك تغيير التوازن الميداني، وفي ضوء هذا الواقع أطلق وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري تصريحه الشهير حول صعوبة تحقيق تسوية من دون دور ما للرئيس بشار الأسد، وتدفق عدد من الوفود الغربية إلى سورية طلباً للتعاون معها في مكافحة الإرهاب.

لو استمرّ الوضع الذي كان سائداً قبل سيطرة المسلحين على إدلب وجسر الشغور وعقدت القمة التي سوف تجمع الرئيس الأميركي، مع قادة الدول الخليجية في كامب ديفيد في 13 الجاري، لكان من المتوقع أن يقنع الرئيس الأميركي بسهولة قادة هذه الدول بمراجعة رهاناتهم على الحرب في سورية، وربما إلزامهم بسياسات تقود إلى الانسحاب من الحرب، أو على الأقلّ وقف الرهان عليها.

لكن الآن، وبعد سيطر المسلحين على إدلب وجسر الشغور، وما ترافق مع ذلك من حملات سياسية وحرب شائعات وحرب نفسية، بات بمقدور بعض قادة الدول الخليجية الذين سيشاركون بقمة 13 أيار مع الرئيس الأميركي عند التطرّق إلى الوضع في سورية، إبعاد احتمال أن يتمّ التداول بالأزمة السورية، على النحو الذي كان يخشاه بعض قادة الدول الخليجية، ولا سيما الملك السعودي وأمير قطر، فإذا لم يتفهّم الرئيس الأميركي باراك أوباما وجهة نظرهم التي تدعو إلى مواصلة الحرب على سورية والتعاون مع التنظيمات الإرهابية، ولا سيما «جبهة النصرة»، فإنه لن يمارس ضغطاً كبيراً عليهم للانسحاب من الحرب ووقف رهاناتهم عليها، ولعلّ هذا أهمّ العوامل التي تفسّر توقيت الهجوم في محافظة إدلب.

ساعة توقيت القلمون وكأنها ساعة توقيت محلية، إقليمية...

الحديث اليوم وحده ينصبّ على جبهة القلمون، وماذا سيجري فيها، وهل يمكن ان تكون أكثر جبهات الربيع سخونة في الأيام المقبلة؟ خصوصاً أنّ فتح المعركة ليس معروفاً كيف يمكن ان تنتهي وبأيّ مشهد؟

ساعة توقيت القلمون تتخذ طابعاً سياسياً إقليمياً دولياً بامتياز، فهي التي يتدخل في حسمها وصياغتها «الاسرائيليون» أولاً، والأتراك والسعوديون ثانياً، وحلف المقاومة بين إيران وسورية وحزب الله من جهة صدّ أيّ هجوم عليها ثالثاً.

أما استراتيجية المنطقة فتجعل ايّ معركة فيها معركة وجودية هناك بين جميع الأطراف على تلك الأرض، لأنّ الرابح فيها يمكن ان يعتبر أنه بسط نفوذه على المنطقة الممتدّة من القصيْر إلى أطراف جبل الشيخ، ومن ضمنها منطقة المصنع الحدودية بين لبنان وسورية، وبتقاطعها مع جبل الشيخ يلفّ بحزام من جهتي الجولان ومزارع شبعا مروراً بالبقاع الغربي من حدود لبنان وسورية مع فلسطين المحتلة، وبالتالي الى العدو «الاسرائيلي» بالجهة المقابلة.

أبرز ما يمكن اعتباره خطراً على المقاومة وامتدادها واتصالها مع حليفتها سورية هو هذه المنطقة التي يسعى «الإسرائيلي» إلى الكسب فيها عبر تمكين «جبهة النصرة» من إنشاء منطقة جغرافية عازلة تفصل لبنان وسورية عن بعضهما البعض، وتبعد خطر حزب الله عن «إسرائيل»، وبالتالي معركة القلمون هي معركة أجهزة الاستخبارات «الإسرائيلية» الكبرى حتماً.

مستقبل الإمساك بجبهة القلمون يرسم المشهد ويحدّد فعلاً نتيجة خاسر ورابح هذه المرة، وايّ ضغط او تقدم من جبهة المقاومة وسورية هو ضغط واقتراب حقيقي للحلول السياسية ومقدمة لإنجاح مؤتمر «جنيف 3».

ساعة توقيت القلمون تقترب وتحضيرات «جنيف 3» أيضاً وإذا خرج عنها مشهد واضح قريباً فإنه سينتج ايضاً تقديراً للمشهد في جنيف، فإما يفشل المؤتمر بعناد تركي غربي سعودي على وقع المعارك الدائرة في الجبهة، وإما يؤجل في حال نية انقاذ المؤتمر، وإما يكون مؤتمراً جدياً لبحث الحلول لأول مرة إذا استطاعت سورية رسم توازن وحجز مكانها في القلمون، والمهمة دون شك ليست سهلة على الاطلاق.

أهمية المنطقة استراتيجياً والسعي إلى استعادتها تعتبر ام المعارك بالنسبة إلى سورية وحزب الله، وما يتعرّض له لبنان من مخاطر إزائها وعلى الرغم من انّ التوقعات باقتراب المعركة تكثر الا انّ المراقبين يرسمون المشهد بسيناريوهين اثنين وهما:

اولاً: ان تذهب الامور نحو المعركة والمواجهة وفي هذا إيعاز «إسرائيلي» لمحاولة كسر معادلة الردع التي رسمها حزب الله بعد عملية مزارع شبعا بالتفاف دقيق يأمل منه تحقيق أهدافه دون الخوض مباشرة في الحرب وبالتالي النجاح في فصل جبهة المقاومة عن جسدها الممتدّ من لبنان فسورية وفلسطين والعراق.

واما السيناريو الثاني فيتماشى مع تقديرات ان مفاوضات تتخذ مجراها بين «جبهة النصرة» وحزب الله خوفاً من المواجهة معه تتجسّد بالانسحاب من المنطقة الى الرقة دون معارك، وهذا اذا تمّ يدلّ إلى تراجع تركي واضح، وان رسائل ايرانية حازمة بهذا الشأن وصلت إلى جميع الأطراف بالجهوزية التامة واعتبار معركة القلمون ام المعارك في المنطقة.

«توب نيوز»

وصلت الرسائل الإيرانية

مهما كانت نتائج التفاوض الجارية حول انسحاب «جبهة النصرة» من القلمون، فإنّ القضايا التي قد تحول دون الاتفاق تتصل بمعنويات المسلحين الفارّين وليس بمبدأ بقائهم.

يستحيل أن تقبل «جبهة النصرة» التي تمثل رأس حربة العدوان الثلاثي التركي السعودي «الإسرائيلي» التفاوض حول إخلاء القلمون وهو المفصل الاستراتيجي في خرائط الشرق الأوسط إلا إذا كانت قوة إقليمية كبرى وراء هذا الخيار.

يستحيل أن تكون «إسرائيل» أو السعودية وراء انسحاب «النصرة».

تركيا التي شكلت خلفية هجوم «النصرة» في إدلب وجسر الشغور، وتريد الحفاظ على موقع إقليمي في زمن التسويات عبر علاقة جيدة بإيران وروسيا، تقرّر سحب «النصرة» من القلمون بعد تلقيها رسائل إيرانية خصوصاً تحذرها من التحوّل إلى عدو.

بعد اجتماعات وزير الدفاع السوري في طهران بدأت الرسائل الإيرانية بالوصول إلى تركيا.

إيران قالت لتركيا: ليس صديقاً من يواصل التخريب في سورية، وعليكم الاختيار، ومواصلة العمل العدواني ضدّ سورية تعني حالة حرب مع إيران، وخيار التسويات دلائل عملية في سورية وليس أقوالاً.

انسحاب «النصرة» ردّ تركي على رسائل إيران.

التعليق السياسي

واشنطن بين القطب الواحد وتعدّدية الأقطاب

لماذا تتراجع هيمنة أميركا وتتعاظم قوة الدول المعارضة لها؟

■ إبراهيم ياسين*

يوجد منطق سائد في الساحة السياسية وحتى في الأوساط الوطنية يقول بأنّ الحديث عن فشل السياسة الأميركية في المنطقة وتراجع مشروع هيمنتها «كلام لا ينطبق على الواقع السائد»، لكن أيّ مدقق في الوقائع والمعطيات الموضوعية بعيداً عن أيّ تنظير أو تمنّ وحتى تحليل أو استنتاج تظهر هذه الوقائع والمعطيات فعلياً أنّ المشروع الأميركي للهيمنة على المنطقة والعالم قد أخفق في «تحقيق أهدافه وشهد تراجعاً» ملحوظاً تؤكده الوقائع التالية:

- هزيمة أميركا في العراق وانسحابها دون أن تتمكن من الإبقاء على قواعد عسكرية لها لتحقيق ما طمحت إليه من وراء غزو العراق، وهذا حصل بفعل مقاومة الشعب العراقي والدعم الذي حظيت به من سورية وإيران على وجه الخصوص.

- حرب تموز 2006، وانتصار المقاومة على العدو الصهيوني وما أسفرت عنه من نتائج لصالح محور المقاومة.

- فشل إخضاع إيران والاضطرار إلى عقد اتفاق معها يعترف ببرنامجها النووي وباستقلالها.

- الفشل في إسقاط الدولة الوطنية السورية من خلال هذه الحرب العالمية التي شنّت عليها.

- خسارة أميركا لليمن مع استمرار الحرب عليها وصمود القوى المناوئة للهيمنة الأميركية السعودية.

- خروج دول أميركا اللاتينية من التبعية لأميركا واضطرار أوباما إلى فك الحصار عن كوبا والتسليم بفشله في إخضاع كوبا.

- تشكل مركز دولي جديد مناهض للهيمنة الأميركية والغربية، تقوده روسيا والصين، وتجسّد هذا المركز الدولي الجديد بتكتلين دوليين أساسيين: الأول منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي، والثاني مجموعة دول «بريكس».

هذه الوقائع التي تؤشر إلى فشل الولايات المتحدة الأميركية في الاحتفاظ بهيمنتها الأحادية على العالم، جاءت بعدما حاولت واشنطن إخضاع العالم عبر استخدام القوة العسكرية احتلال منابع النفط والغاز واحتياطياتها في آسيا الوسطى والعراق من أجل:

- إعادة تنشيط اقتصادها المتراجع.

- إخضاع الدول التي تقاوم الهيمنة الأميركية، لاسيما روسيا والصين.

فمن المعروف أنّ من يتحكّم بمصادر الطاقة وإمداداتها يتحكم بالقرار الاقتصادي العالمي، واستطراداً يكرّس هيمنته على العالم. غير أنّ هذه الاستراتيجية الأميركية أخفقت في تحقيق هذا الهدف عندما فشلت في حروبها العسكرية في أفغانستان والعراق وتحوّلت هذه الحروب إلى حروب استنزفت القدرات الاقتصادية والمالية الأميركية على نحو غير مسبوق في تاريخ الأمبراطورية الأميركية. هذه الحروب كلفت الولايات المتحدة أكثر من ستة تريليون دولار، فيما زاد في حجم الدين الأميركي وتجاوزه الخط الأحمر حيث فاق الناتج القومي الأميركي لأول مرة، فيما العجز في الموازنة ناهز تريليون دولار.

هذا الاستنزاف الكبير الناتج عن المقاومة الشرسة التي واجهتها القوات الأميركية المحتلة أدّى إلى دفع الإدارة الأميركية إلى اتخاذ قرار الانسحاب من دون تحقيق الأهداف التي شنّت الحرب من أجلها، فيما أدّت هذه الخسائر إلى التعجيل في انفجار الأزمة الاقتصادية والمالية الأميركية عام 2008، وإلى تراجع هيبة ومكانة أميركا الدولية، وكان من الطبيعي أن يؤدّي كلّ ذلك إلى تعزيز المحور الدولي المناهض للهيمنة الأميركية واندفاع الدول التي تقوده إلى تعزيز جهودها للاستفادة من هذا الفشل في سياسات الهيمنة الاستعمارية الأميركية من أجل الدفع في اتجاه تكريس التعددية القطبية الدولية.

وإذا كان نشوء التكتلات الدولية في آسيا وأميركا اللاتينية، إلى جانب نجاح قوى المقاومة في المنطقة في إلحاق الهزيمة بالاحتلال الصهيوني قد عكس بشكل ملموس تنامي قوة الدول والقوى المناهضة للهيمنة الاستعمارية وللإحتلال، فإنّ محاولات أميركا وحلفائها للحيلولة دون حصول المزيد من التداعيات السلبية على مشروع الهيمنة الأميركية المتداعي عبر شنّ الحرب الإرهابية على سورية لإسقاط نظامها المقاوم استعادة زمام المبادرة قد أخفقت مجدداً نتيجة صمود سورية ودعم قوى المقاومة لها والدول المناهضة للهيمنة الأميركية وخصوصاً روسيا وإيران.

لا بل أنّ أميركا تعرّضت انتكاسة جديدة في المنطقة عندما سقط النظام اليمني الموالي لها بفعل ثورة شعبية وطنية تحرّرية، فيما اضطرت الولايات المتحدة الأميركية إلى الاتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي بعدما يئست من إمكانية إحداث تغييرات في المنطقة لمصلحتها لتطويق إيران وعزلها وصولاً إلى إخضاعها وفرض الإملاءات الغربية عليها، وشعرت واشنطن بأنّ الاستمرار بسياسة العقوبات ضدّ إيران لم يؤدّ إلى منعها من تطوير برنامجها النووي، فيما الإقدام على شنّ الحرب العسكرية ضدّ إيران دونه مخاطر كبيرة على المصالح الأميركية وأمن العدو الصهيوني، فيما هي تردّدت في شنّ العدوان على سورية خوفاً من نشوب حرب واسعة في المنطقة ستكون لها مضاعفات كبيرة على مصالحها.

انطلاقاً من ذلك فإنّ الحديث عن قدرة أميركا الغير محدودة والتسليم بقدرتها على فرض ما تشاء في المنطقة والعالم، فإنه لا يعكس الوقائع الدامغة على الصعيدين الدولي والإقليمي بقدر ما أنه يعكس عدم قدرة البعض على التحرّر من الأفكار التي طالما كانت تصور أميركا «كلية الجبروت» لا يمكن لأية قوة أن تمنعها من تحقيق ما تريده. تماماً كما كان هذا البعض يروّج لأسطورة القوة الصهيونية وعدم القدرة على إلحاق الهزيمة بها لتبرير العجز وبالتالي المساومة على الحقوق والتخلي عن المقاومة باعتبارها غير مجدية. لكن هذا المنطق سقط سقوطاً مدوياً بعد الانتصارات الاستراتيجية التي حققتها المقاومة على جيش العدو الصهيوني، إنْ كان في لبنان عام 2000 و2006، أو في قطاع غزة أعوام 2005 و2008 وصولاً إلى عام 2014.

*ناشط سياسي

الدهس «الإسرائيلي» قتلٌ مقصود وإعدامٌ خارج القانون

■ د. مصطفى يوسف اللداوي

حوادث الدهس التي تقع نتيجة السرعة الفائقة، أو فقدان الكوابح، أو العبور الخاطئ، أو بسبب فقدان الرؤية، وأحياناً بسبب السكر وغياب العقل نتيجة الافراط في شرب الكحول وتعاطي المخدرات، تصنّف بأنها حوادث مرورية عادية تحدث في كلّ مكان في العالم، فهي حوادث طبيعية ويومية، وقد اعتاد عليها الناس لكثرتها وتكرارها، وقد لا يقفون عندها كثيراً، إلا لمجرّد المعاينة ومعرفة الأسباب، للتعرّف عن المسؤول عن وقوع الحادث، أهو تهوّر السائق أم إهمال الضحية، وهي تزداد وتقلّ وفقاً للثقافة العامة للمواطنين، ووعيهم المروري وإحساسهم بالمسؤولية تجاه النفس والآخرين، ولعلّ أغلب ضحايا حوادث الدهس هم من الأطفال الذين يلهون ويلعبون في الشوارع العامة، أو الذين لا ينتبهون عند قطع الشوارع، ولا يحسنون تقدير سرعة السيارات واتجاهاتها، فضلاً عن جرأتهم وتهوّرهم وتفكيرهم الصبياني.

غالباً تقوم شركات التأمين التي تخشى التعويض وتحاول التهرّب منه، بمشاركة الشرطة في إجراء التحقيقات اللازمة، والوقوف على خلفية الحادث، وهي تنبّه المتعاملين معها إلى ضرورة أخذ الحيطة والحذر، والانتباه الشديد لمثل هذه الحوادث، وقد تكون منطلقاتها مادية، ولكنها تبقى حريصة على التخفيف من نسبة هذه الحوادث، ومن النادر أن تصنّف حوادث الدهس المرورية بأنها جرائم قتل متعمّد، فلا يعاقب السائق بتهمة القتل سجناً أو قصاصاً، بل غالباً ما يغرّم ويطالَب بالتعويض، أو يعاقَب بفترات سجن قصيرة، وحرمانٍ من القيادة لفترة زمنيةٍ معينة، وغير ذلك من العقوبات الرادعة والزاجرة.

لكن من غير الطبيعي أن يكون الدهس متعمّداً ومقصوداً، بسوء نية وبقصد الإضرار وإلحاق الأذى، خاصة أنّ مرتكبي مثل هذا النوع من الحوادث غالباً ما يبدون أسفهم وندمهم، ويحرصون على الوقوف إلى جانب الضحية وذويه، ويبدون استعدادهم للتعويض وقبولهم بالعقاب، وقد يقف ذوو السائق إلى جانب أهل الضحية، ويقدّمون لهم كلّ المساعدات الممكنة، ويسلمون ابنهم إلى السلطات المسؤولة لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ضدّه، كما أنّ الجهات الرسمية للدولة تتخذ إجراءات رادعة، وتضع قوانين صارمة للحدّ من مثل هذه الحوادث ولو كانت عرضية وغير مقصودة.

لكنّ الجريمة الكبرى والفعل المشين والمرفوض دولياً والمدان إنسانياً، والغريب سلوكاً والشاذ خُلقاً، عندما يكون الدهس متعمّداً، والقتل مقصوداً، وإلحاق الأذى والضرر بالإنسان هدفاً وغاية، وهو ما نجده بصورة شبه يومية وبوضوح تامّ من «الإسرائيليين» تجاه المواطنين الفلسطينيين، حيثُ نلمس حوادث دهس متعمّدة، وقتل مقصود لمواطنين أبرياء، وأطفال صغار، وتلاميذ مدارس، وعمالٍ وعابرين، ونساءٍ ورجالٍ، يُدهسون في الشوارع، وتلاحقهم سيارات المستوطنين على الأرصفة، وتهاجمهم ولو كانوا بعيدين عن مساراتها.

تقع مثل هذه الجرائم في كلّ أرض فلسطين التاريخية، وليس في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فقد وقعت حوادث دهس متعمّد كثيرة في المدن الفلسطينية المحتلة عام 1948، وتُرك الضحايا على الأرضِ ينزفون، ينظر إليهم «الإسرائيليون»، فلا يقدّمون لهم المساعدة، ولا يعجلون بنقلهم إلى المستشفيات والمراكز الصحية، ما يؤدّي إلى وفاتهم، نتيجة الدهس المباشر، أو بسبب النزف الشديد وتأخر الإسعاف.

الإسرائيليون يتعمّدون دهس المواطنين الفلسطينيين، ويقصدون قتلهم، ولا يوجد ما يجعلهم أبرياء من هذه الجريمة، ولا ما يشفع لهم منها، فهم يتعمّدون قيادة السيارات بسرعة فائقة في الشوارع والطرقات العامة التي يرتادها الفلسطينيون، بالقرب من المستوطنات الفلسطينية، أو داخل المدن والبلدات بالقرب من المدارس والأسواق، وأحياناً في الطرق السريعة والأماكن النائية، ويختارون الأوقات التي يسهل فيها اصطياد الفلسطينيين في الشوارع والطرقات، سواء وقت الظهيرة أو في ساعات الليل المتأخرة.

يرتكب مثل هذا النوع من الجرائم قطاعاتٌ كثيرة من «الإسرائيليين»، إذ لا يقوم بها المستوطنون وحسب، وإنْ كانوا هم أكثر الجناة وأوضحهم، بل يرتكبها أيضاً المتديّنون والحاخامات، ورجال الشرطة وجنود وضباط الجيش، والشباب المتسكع والمستوطنون المتطرفون، والوافدون والزائرون الصهاينة والمؤيدون لهم، الذين يجدون في قتل الفلسطينيين دهساً مشاركة ومساهمة في بناء وتحصين المشروع الصهيوني.

يبرّر «الإسرائيليون» جرائمهم كذباً بأنها إما أنها عرضية وغير مقصودة، أو أنها «دفاعٌ عن النفس»، ومحاولة لإنقاذ أنفسهم وعائلاتهم من الفلسطينيين الذين يقفون على قارعة الطريق، يحملون الحجارة والأدوات الحادّة، ويتربّصون بـ«الإسرائيليين» العابرين لرشقهم بالحجارة، أو لضربهم والاعتداء عليهم بالأدوات الحادّة التي يحملون، فلا يستطيع السائقون التوقف مخافة تعرّضهم للخطر، بل يندفعون ويزيدون في سرعتهم ليتمكنوا من النجاة والإفلات من رشقات الحجارة التي تنتظرهم وتتربّص بهم.

تصدّق الشرطة «الإسرائيلية» رواية المستوطنين، وتبرّئهم من الجريمة، وتتهم الضحايا بأنهم هم السبب في الحادثة، وأنهم المسؤولين عن مقتلهم، بل وأنهم كانوا يعرّضون حياة المواطنين للخطر، ولهذا فهي تكتفي بمعاينة مكان الحادث، وتسجيل البيانات وجمع الأدلة والمعطيات، وتأمر بنقل الجثة إلى المستشفى وتسليمها أحياناً إلى ذويها أو احتجازها لفترة، بينما تخلي سراح المستوطنين، وقد تأمر بقوةٍ لمواكبتهم ومرافقتهم حتى يصلوا إلى أماكنهم المقصودة، بقصد حمايتهم ومنعٍ الاعتداء عليهم.

أما القضاء «الإسرائيلي» فهو الحصن الحصين للمجرمين الصهاينة، إذ أنه يبرّئهم ولا يدينهم، ويعفيهم من أيّ مسؤولية قانونية وأخلاقية، بل إنّ القضاء يبرّر جرائمهم، ويشرّع لغيرهم مثلها بتساهله وتواطئه، ولعله يستند في أحكامه إلى تشريعات وقوانين سنّها برلمانهم، وشرّعها نظامهم، والتزم بها قضاتهم، طالما أنّ الضحيةً هو فلسطيني، بينما يكون قضاؤهم مختلفاً وحكمهم قاسياً ورادعاً إذا كان القتلى «إسرائيليون».

أما إنْ كان الداهس فلسطينياً والمقتول دهساً «إسرائيلي»، فإنه يُحال إلى المحاكم العسكرية، وتصنّف الحادثة بأنها «عمل إرهابي»، وأنه جاء على خلفية قومية، بسبب الحقد والكراهية، وتصدر في حقه أحكامٌ قاسية جداً، قد تصل أحياناً إلى المؤبد، حيث لا يؤمن القضاء «الإسرائيلي» ببراءة الفلسطينيين من سوء النية وتعمّد الدهس والتخطيط للقتل.

لا يوجد في القانون الدولي والإنساني ما يجيز عمليات قتل «الإسرائيليين» للمواطنين الفلسطينيين، الخاضعين لسلطات الاحتلال الغاشمة، إلا أنّ العدو الصهيوني لا يبالي بالقانون الدولي، ولا يحترم القانون الإنساني، بل يعتمد على شرعته التي استحدثها لنفسه، والقانون الذي سنّه لخدمة أغراضه وأهدافه، وما زال ماضياً في سياسته، يقتل بصمتٍ، ويمارس الإعدام عشوائياً وعبثياً خارج أي عرف أو قانون.

https://www.facebook.com/moustafa.elleddawi
tabaria.gaza@gmail.com

ليس لنا إلا خيار المقاومة...

■ جمال العفلق

منذ سنوات كانت المقاومة هي حالة محددة جغرافيا تعتمد بوجودها على وضع استثنائي وهو الاحتلال وفي ذلك الوقت كانت قواعد اللعبة واضحة المعالم، وبالرغم من خروج أصوات كثيره تقلل من دور المقاومة وتحاول إضعاف دورها الفاعل وخصوصا في الصراع العربي الإسرائيلي الان صوت المقاومة كان الأعلى وفرضت نفسها على الساحة الدولية واجبرت حتى الداعمين للصهيونية على الاعتراف بها مرغمين . وبعد تحقيق المقاومة لأهدافها خرجت أصوات تطالب بنزع سلاحها او انهاء دورها واتخذ فرسان المنابر والتصريحات التلفزيونية مواقعهم للحديث عن وجوب انتهاء الدور المقاوم واعتبار ان خطاب المقاومة اصبح اجوف وعلينا قبول الواقع بجوار ما يسمى ((إسرائيل)) وكف اللسان عنها . ساعد ذلك التيار الدور الفلسطيني الذي رهن نفسه للمال والمساعدات وادعى انه متمسك بالسلام في خذلان الفلسطينيين أولا والعرب الذين لا يقبلون بالمساومة على حقوقهم او قبول الوجود الصهيوني بالمنطقة وهو الوجود الذي كان ومازال مصدر لكل مصائب المنطقة وما الحروب التي تعيشها المنطقة اليوم الا واحده من حروب الصهيونية على شعوب وتاريخ هذه المنطقة من القدس الى بغداد ، وما العدوان الجديد على اليمن اليوم الا جزء من هذه الحرب التي تديرها الصهيونية من خلال الخارجية الامريكية واعوانها من العرب الذين تقودهم المصالح الفردية لا المصالح الوطنية لشعوبهم .

فلماذا خيارنا المقاومة ؟؟ ان هذا الخيار اليوم ليس خيارا عسكريا وحسب انما هو مشروع متكامل يحمل فكر وطني لا مذهبي او ديني او عرقي لا حدود جغرافية له كما يريد المشروع الأمريكي المعلن أخيرا والذي مررته لجنة القوات المسلحة داخل الكونغرس الأمريكي والذي يقضي بتقسيم العراق الى ثلاث دويلات ، كردية سنية شيعية . هذا المشروع هو بالحقيقة تتمة لما بدأ فيه الامريكان في العراق منذ احتلال واذا ما نجح هذا المشروع وقبلت فيه الحكومة العراقية فهذا يعني ان المرحلة الأولى من الشرق الأوسط الجديد بدأت بالفعل وهذا سيفضي الى تقسيمات أخرى ستشمل سورية ولبنان وإبقاء فلسطين المحتلة تحت إدارة العصابات الصهيونية ، ومن يساعد على تنفيذ هذا المشروع هم جنود الصهيونية المنتشرين على طول هذه الأرض وعرضها وهم كُثر منهم مسلحين وعلى شكل عصابات ومرتزقة مثل داعش والنصر وجيش الاسلام ، واخرون سياسيون يرتدون ربطات العنق ولديهم منابر وتكتب لهم الخطابات وتدفع لهم الأموال ، اما الجزء الأكثر سوء هم الإعلاميون والأقلام المأجورة التي تبذل جهدها ليل نهار لتشوية صورة الواقع وبث السموم الطائفية والتحريض المذهبي والعرقي .

واليوم لم يعد هناك عذر لأحد أن اللعبة سرية كما حدث أبان الثورة العربية عام 1916 التي انتجت سايكس بيكو ووعد بلفور المشؤوم .. واليوم لا عذر لأحد ليقول لم نكن نعلم او لم يخبرنا احد فالغرب يتصرف بشكل علني ويعلن ما يريد وينشره ويترجمه لكل اللغات ، فهل علينا القبول ؟؟

ان تجاربنا السابقة مع المقاومة والصراع مع الصهيونية اثبت ان تلك القوى لا تفهم الا لغة واحده هي لغة المقاومة ولغة الصمود التي اثبتت انها هي اللغة الوحيدة التي يجب ان تسود ودون حدود جغرافية محدده فلا يدعي احد ان هناك امن وطني مستقل عن امن دول الجوار وما أخذ اليوم على حزب الله انه يقاتل خارج ارضة سيأتي جيل في لبنان ويكرم الحزب ومقاتليه لأنهم يدافعون عن لبنان الوطن لا عن دمشق او طهران كما يحب ان يغرد مجندو السعودية على مواقع التواصل الاجتماعي . والحشد الشعبي في العراق يقاتل لحماية العراق من التقسيم لا للاستحواذ على السلطة كما يصرح المعادون للعراق الوطن .. وما دور الجيش السوري الذي يقاتل على امتداد الأراضي السورية ويحاصر المرتزقة ضمن أراضيه الادور وطني وعربي شريف لأنفاذ حتى دول الجوار لسورية والمعادية لشعبها مثل الأردن الذي سيكون او دافعي الثمن للتقسيم الذي تسعى له اميركا .

أما اليمن الذي يدمر على مدار الساعة ويضرب من الجو ويحاصر من البر والبحر من قبل ((الاشقاء العرب)) فمقاومته اليوم لهذا العدوان ستغير خارطة الخليج وخصوصا السعودية التي سعى حكامها الى هذا التغيير وساروا بأمر أمريكي الى المستنقع اليمني الذي سوف يقتلعهم سياسيا ولن ابالغ ان قلت جغرافيا فالحقوق التاريخية لا تسقط بالتقادم .

لهذا ليس لنا الا خيار المقاومة والا سنكون شعوب عراة في يوم حار ممده على الأسفلت ننتظر الرحمة من امراء الحرب والمال لنعيش المستقبل . ذلك المستقبل الذي لن يصنعه الانحن لأجيال قادمة من حقها العيش بكرامة ، اما الذين يتبجحون ليل نهار عن الثورات والربيع العربي المزعوم ليس لهم الا فنادقهم التي يباتون فيها ، فالحرية لا تأتي على ظهر دبابة إسرائيلية او أمريكية كما يدعون .. والكرامة العربية ليست بطاقة تهنئة يرسلها فرد او حزب للكيان الصهيوني يهنئ فيها احفاد عصابات الهاغانا بالاستقلال كما يفعل ما يسمى معارضة سورية اليوم .

ان خيار المقاومة هو خيار شعوب المنطقة المتمسكين بأرضهم وتاريخيهم ولا يعنيهم ارتفاع سعر النفط او انخفاض اسهم النيويورك ، ولا التزلج على جبال الألب او زيارة قصور أمراء السعودية وتناول وجبات اللحم الممزوج بدماء أطفال العرب .

ان خيار المقاومة هو خيارنا ليس لأننا طلاب حرب انما لأننا مدافعين عن الحق رافعين شعار حق البقاء وحق العيش وحق الحياة . لهذا هو خيارنا وسيبقى خيارنا فنحن أصحاب هذه الأرض وعليها ومن اجلها سنموت .

المخاض العسير... قبل التسوية السياسية في المنطقة

■ د. سلوى خليل الأمين

أشرفت ولاية الرئيس الأميركي باراك أوباما على نهايتها، لهذا لا بدّ من تسريع الخطوات من أجل حصد المكاسب التاريخية، التي يرغب الرئيس باراك أوباما إضافتها إلى سجلاته بشكل إيجابي، كي تكون شاهدة على تاريخ يريده مضيئاً لولايتيه، من أجل أن تبقى فترة رئاسته شاهدة حية على مرحلة تاريخية خاضها باسم الحزب الديمقراطي الأميركي بكلّ الأبعاد التي من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية الأممية التي نادى بها في بداية مسيرته الرئاسية، عبر خطابه الشهير في جامعة القاهرة، حين ركز على حق الشعوب في حريتها وتقرير مصيرها.

لهذا فإنّ ما يسعى إليه الرئيس الأميركي باراك أوباما وإنْ متأخراً، بالاتفاق مع إيران حول برنامجها النووي، من خلال التغييرات، التي يلاحظ البصمات الأميركية المباشرة عليها، والتي هي بمثابة انقلاب حقيقي في المملكة العربية السعودية، أهمّها عملية تعيين السفير السعودي في واشنطن عادل بن أحمد الجبير، وهو من خارج العائلة الحاكمة، وزيراً للخارجية بدلاً من الأمير سعود الفيصل، الأمر الذي أحدث اشمئزازاً وعدم رضى بين الأمراء السعوديين، خصوصاً العاملين في وزارة الخارجية، ما أدّى بهم إلى تقديم استقالاتهم، بحجة أنه لا يجوز أن يتلقوا الأوامر من وزير ليس من العائلة الحاكمة، لكن الأمر سيان حين الأمر صادر من كواليس الإدارة الأميركية الراعية لاستمرار الحكم السعودي كما تريده شكلاً ومضموناً، رغم كلّ الاعتراضات القائمة على ممارساته اللاديمقراطية، التي تثير الاشمئزاز من الخارج والداخل... لهذا بانت الرسالة واضحة، من حيث أنّ الإمساك بمفاصل الحكم في المملكة العربية السعودية بات بيد أميركا مباشرة، وليس بالتواتر كما كان يحصل سابقاً، وما خروج سعود الفيصل من وزارة الخارجية، التي قضى فيها أكثر من أربعين عاماً، إلا عقاباً على تصريحاته التي تناولت الاتفاق الأميركي الإيراني بسلبية أثارت ضغينة الرئاسة الأميركية، التي تسعى إلى فتح حوار جدي وفعّال، عبر الوزير الحالي عادل الجبير، بين السعودية وإيران، قوامه حلّ قضايا المنطقة من اليمن إلى سورية والعراق ولبنان وحتى فلسطين.

هذا ما أشارت إليه صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، بالقول: «إنّ الأمير محمد بن نايف الذي عيّن ولياً للعهد بدلاً من الأمير مقرن بن عبد العزيز، يحظى بتقدير الإدارة الأميركية، بسبب نجاحه حين كان وزيراً للداخلية في محاربة «القاعدة»، لأنّ الولايات المتحدة الأميركية تحتاج إلى علاقات سلسلة مع السعودية، تهدف إلى التركيز على الحوار والديبلوماسية في التعاطي مع جيرانها، خصوصاً بعد اتخاذها القرار بشنّ الحرب على اليمن والتدخل في الصراع في سورية والعراق ولبنان، لهذا فإنّ ما تهدف إليه إدارة أوباما هو التعاطي باستراتيجية جديدة أكثر هدوءاً، خصوصاً باتجاه سورية، وأكثر انفتاحاً، بعيداً عن التطرف المنتج للإرهاب». كما أشارت صحيفة واشنطن بوست إلى «أن الرئيس أوباما لا يزال حذراً من أي تصعيد كبير في سورية واليمن والإيعاز بالعمل على وقف الهجمات الجوية على الشعب اليمني الذي لم تلزم به السعودية».

علماً أنّ الاجتماع المنوي عقده في الولايات المتحدة الأميركية، بين دول مجلس التعاون الخليجي والرئيس أوباما، سوى عملية تحضير أو تهديد مبطن بالتزام الهدوء، سعياً لحوار تعدّه سلطة أوباما سيتمّ بين إيران والسعودية، يسهّل مجرى الاتفاق على البرنامج النووي الإيراني، الذي بات في حكم المنتهي لدى إدارة الرئيس أوباما المصرّ على توقيعه وسريان مفاعيله بهدوء وأمان، قبل انتهاء مدة ولايته.

لكن بالرغم مما يُحاك من حلول حوارية وسلمية وسياسية للمنطقة، إلا أنّ المخاض الأخير هو العسير قبل الولوج في التسوية السياسية المنتظرة، لأنّ الأفخاخ المعدّة من قبل حلفاء أميركا، وهم محور السعودية وتركيا وقطر ومن خلفهم «إسرائيل»، قد يعملون على الإطاحة أو خربطة الاتفاق الذي توصلت إليه الإدارة الأميركية مع إيران، وذلك عبر السعي إلى عملية احتكاك بحري بين الإيرانيين والأميركان في باب المندب، لهذا سعت أميركا وبسرعة إلى إحداث التغييرات في المملكة، ومنها أيضاً تعيين المهندس حسين أمين الناصري، وهو من شيعة القطيف، مديراً تنفيذياً لشركة آرامكو، وقد صدر القرار خلال الاجتماع الذي تمّ في مدينة هيوستن الأميركية، حيث مقرّ الإدارة المركزية لشركة آرامكو. لهذا فإنّ الثقة التي يضعها الأميركان في الأمير محمد بن نايف وليّ العهد الحالي، ستنعكس لاحقاً تخفيفاً للحرب الإجرامية على اليمن التي تحظى بدعم واضح وتنسيق كامل من «إسرائيل»، التي تشارك فعلياً في وضع الخطط الحربية، التي لا يتقنها القادة في السعودية، الذين لم يخوضوا حرباً على الأرض منذ اغتصاب فلسطين. ناهيك بأنّ الدعم المادي واللوجستيّ الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في دعم «داعش» و«النصرة» في سورية بحجة دعم المعارضة السورية المعتدلة، وهما المدرجتان في الأمم المتحدة بأنهما تنظيمان إرهابيان، خصوصاً خلال خوض الهجوم على المنطقة الشمالية السورية وصولاً إلى جسر الشغور بمساندة واضحة ومعلنة من تركيا، إنما يهدف إلى عرقلة الاتفاق الإيراني الأميركي والإمساك بأوراق سيتمّ استعمالها في ما بعد من قبل هذا المحور الشيطاني، في مؤتمرات التسوية السياسية المقبلة والآيلة إلى حلّ الأزمات في المنطقة ككلّ.

هذا الكلام ليس تحليلاً وإنما هو واقع يتمّ تداوله في الكواليس الأميركية، خصوصاً أنّ الحزب الديمقراطي الأميركي سيعمل بإصرار على إيصال مرشحه المقبل إلى رئاسة الولايات المتحدة الأميركية تمهيداً لمتابعة النهج السياسي الذي اتبعه الرئيس الديمقراطي باراك أوباما، وأهمّه القضاء على الإرهاب وإرساء الحوار بين الدول المتنازعة، كما فعل مؤخراً مع كوبا العدوّ اللدودة لأميركا، لأنّ الآتي من الأيام في الاستراتيجيات الأميركية هو النهوض بالاقتصاد الأميركي وتفعيله، كي يصبح القوة الأولى الضاغطة في العالم، وهذا الأمر لا يمكن النهوض به وأميركا مشغولة بالحروب خارج حدودها، هذه الحروب التي سجلت فشلها في أفغانستان والعراق وحتى في سورية وكلّ مكان حاولت فيه أميركا بسط نهجها القاضي بخلق شرق أوسط سياسي جديد، علماً أنّ محاولة تقسيم العراق لن تمرّ بسهولة، كما يتصوّر رجالات الكونغرس الأميركي ونائب الرئيس جو بايدن.

إنّ شعوب العالم كله بما فيها الشعب الأميركي بات ميالاً إلى السلم والسلام، انطلاقاً من التوق إلى العيش الآمن والرغيد، الخالي من العنصرية والطائفية وسيطرة الغنيّ على الفقير والقويّ على الضعيف، وهذا ما بدا جلياً من خلال ما جرى مؤخراً في مدينة بالتيمور الأميركية، والذي امتدّت شراراته الاعتراضية إلى العديد من المدن الأميركية... هذه الحالة وانعكاساتها السلبية لا يمكن أن تمرّ مرور الكرام في أجندات المسؤولين الأميركيين.

لهذا كله لا بدّ من التعاون الأميركي والإيراني والسعودي والسوري والعراقي مستقبلاً، من أجل القضاء على الإرهاب، الذي بات يهدّد الغرب حتى ببيع بناتهم ونسائهم، كما كان يحدث إبان الدولة العثمانية التي ازدهرت فيها تجارة الجواري والرقيق، لأنّ هذا الأمر بات هو الذي يقلق الشعوب الأوروبية والغربية التي تستطيع ممارسة الضغط على حكامها انطلاقاً من صيانة حقوقها الموجبة، التي تجبر رجال الحكم والسياسة على اتخاذ كافة الإجراءات التي تحول دون حدوث الثورات الشعبية المدمّرة... حيث لات ساعة مندم.